

ميثاق مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



1. مقدمة

ان للجرائم المالية¹ نتائج وخيمة سواء اكانت اجتماعية، او اقتصادية، او سياسية، كما و انها تشكل خطرا و تهديدا على الامن الوطني للدول و ذلك لكونها تعد الوسيلة و الوقود للتجارة غير المشروعة في المواد المخدرة (المخدرات) و السلاح، و الاشخاص و الكيانات الارهابية، و المجموعات الاجرامية التي تسعى الى زيادة نطاق مشاريعها الاجرامية. هذا و يتطلب الدور الجوهري الذي تقوم به المؤسسات المالية في مكافحة عمليات غسل الاموال و تمويل الارهاب، تطبيق تدابير استباقية و فعالة تشتمل على اليات حماية وقائية و على مستوى عالي من الجهوزية لايقاف التدفقات المالية الغير مشروعة. و تشمل هذه التدابير الاستثمار المعقم بالموارد البشرية لزيادة كفاءتها و فعاليتها.

2. غاية المجموعة

جعلت مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب من اولى اولوياتها و هي ملتزمة ببذل الجهود اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

ان حماية سمعة و مكانة المؤسسات المالية العاملة في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا امر من الاهمية بمكان بحيث يعد ضروريا لنموها و تطورها. من اهم غايات هذه المجموعة: تعزيز الثقة بنزاهة و سلامة القطاع المالي و المصرفي، و وقف الموارد المتوافرة للإرهابيين، و تضيق الخناق على الاشخاص و الكيانات الاجرامية بشكل يمنعهم من الاستفادة من نشاطاتهم غير المشروعة.

هذا و يتم تحقيق أهداف المجموعة من خلال تعزيز الوعي بالجرائم المالية و تطوير دليل شمولي عملي لذلك. نقوم بمشاركة هذه المعلومات فيما بيننا و مع شركائنا الاستراتيجيين بهدف التعامل و تخطي التحديات و المخاطر التي يواجهها مجتمع ادارات الامتثال في مكافحة الجرائم المالية و لإحداث تغيير ايجابي. و بناء على ما تقدم، فان عملنا يستند الى ثلاثة لبنات اساسية: المصداقية، و النزاهة، و الثقة لاحداث اثر جماعي ايجابي.

3. أهداف المجموعة

- مناقشة التحديات ذات العلاقة و التي تواجهها المؤسسات المالية والعمل ضمن إطار بحثي و علمي منهجي بحيث تصبح المرجعية فيما يتعلق بالتحديات المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا.
- رفع مستوى ثقة المؤسسات و الجهات العالمية بأن هنالك مؤسسات في هذه المنطقة تتفهم قلقهم و تعمل معا في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا لجعلها مناخا امنا للأعمال.
- ان تعمل كحلقة وصل او قناة تغذية راجعة ما بين القطاع الخاص من جهة و المؤسسات / الجهات الخارجية / الدولية و الجهات الرقابية من جهة أخرى، مثل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا، و مجموعة وولفسبيرغ، الخ.
- تقديم مساعدة تقنية للبنوك في الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتطوير برامج مكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب لديها.

¹ تتمثل الجرائم المالية بالجرائم الخطيرة و مخالفة القوانين و التعليمات و الممارسات العالمية، حيث يتوجب على المؤسسات المالية التعرف عليها و الإبلاغ عنها، و تشمل غسل الاموال (تبييض الاموال)، و تمويل الارهاب، و الفساد، و الاحتيال، و التهرب الضريبي، و مخالفة برامج الحظر و العقوبات الاقتصادية، الخ.

IV. مخرجات الاجتماعات

- تطوير فهم أفضل للجرائم المالية و ترجمة ذلك الى مؤشرات للمخاطر و تيبولوجيات خاصة بمنطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا.
- تداول و مناقشة التحديات الاقليمية، بما في ذلك القوانين و التعليمات العالمية او العابرة للحدود و التي لا تتسجم مع القوانين و التعليمات المحلية و وضع توصيات حول افضل السبل للالتزام بها.
- تبادل الخبرات بهدف تعزيز الاليات المتبعة في تحويل البيانات الخام الى معلومات تحريات مالية حول الجرائم المالية ذات دلالة (مثال ذلك: انظمة مراقبة العمليات المالية لمكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب، اليات الربط التحليلي، القواعد والسناريوهات، الخ).
- التعامل مع التحديات الخاصة بالمنطقة و تطوير "نماذج اليات" لتحقيق الامتثال تشمل على توجيهات و أدلة لتعزيز التدريب و التوعية.
- اصدار اوراق عمل و نشر مقالات لتعزيز التوعية حول مكافحة الجرائم المالية (و مثال ذلك: نشرات توعية عالمية، الخ)

V. مناصب رئيسية/شروط التعيين

رئيس المجموعة

يشغل أمين عام اتحاد المصارف العربية منصب رئيس المجموعة بشكل دائم.

نائب رئيس المجموعة

يتم تحديد هذا المنصب بالانتخاب. على نائب رئيس المجموعة أن يكون من مؤسسة عضو في "المجموعة" وأن يشغل هذا المنصب لمدة سنتين تبدأ فوراً بعد إنتخابه في الاجتماع السنوي و لحين الاجتماع السنوي الذي يتم فيه إنتخاب نائب رئيس جديد للمجموعة.

الشريك الاستراتيجي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا

إن اتحاد المصارف العربية هو الجهة الوحيدة التي تغطي كافة الدول العربية، وهو اتحاد معترف به دولياً، ويسعى إلى تطبيق أفضل الممارسات والأنظمة المعترف بها دولياً، وذلك عبر ممارسات مصرفية سليمة. ويضم اتحاد المصارف العربية أكثر من 350 عضواً من ضمنها المصارف والمصارف المركزية والجمعيات المصرفية من مختلف أنحاء العالم العربي، ما يجعله أكبر تجمع مصرفي ومالي في المنطقة. دور اتحاد المصارف العربية في هذه المجموعة هو:

- دعم أهداف المجموعة وعملها داخل مجتمعاتها المصرفية.
- تسهيل التواصل مع الجهات الحكومية، والهيئات الرقابية و التنظيمية، والمنظمات المعنية المتخصصة، سواء أكانت دولية أم محلية.
- مساعدة المجموعة على الانخراط في مبادرات العلاقات العامة والتواصل.
- التعاون، عند الاقتضاء، في الأعمال المشتركة مثل إعداد البحوث والإستبيانات والتقارير.

شريك استراتيجي

تكون مؤسسة طومسون رويترز (قسم إدارة المخاطر فيها) في هذه المجموعة طرفاً "ثالثاً" محايداً" و ذلك استناداً الى دورها الفعال في خدمة مجتمع مكافحة الجريمة المالية والامتثال في المنطقة لسنوات عديدة، وتعتبر من الجهات التي المهتمة بنشر أفضل الممارسات العالمية. وسيشمل دورها كأمين سر للمجموعة مجالين، الخدمات اللوجستية والاتصالات:

■ الخدمات اللوجستية:

- ويشمل ذلك الخدمات اللوجستية قبل الاجتماعات من خلال ضمان حصول جميع الأعضاء على دعواتهم، وأن يكون مكان الاجتماع بمستوى متطلبات المجموعة، وأن يتم توثيق محضر كل اجتماع وتوزيعه على جميع الأعضاء. وسيتم الإهتمام بهذا الأمر بواسطة شخص متخصص من فريق طومسون رويترز.
- إرسال دعوات الاجتماع للأعضاء قبل 45 يوماً على الأقل من موعد الاجتماع. يتم توجه الدعوات الأولية إلى رئيس مجلس ادارة و/أو المدير/الرئيس التنفيذي لكل مصرف عضو. هذا و تُرسل دعوات لاحقة، مباشرة إلى الأعضاء أنفسهم.
- مخاطبة الاعضاء حول اية بنود لادراجها في جدول أعمال اجتماعات المجموعة وتنسيقها و إعدادها ليصار الى مراجعتها من قبل نائب الرئيس. تتم الموافقة على جدول الأعمال النهائي من قبل رئيس المجموعة.
- توثيق محاضر إجتماع المجموعة و تعميمها على الأعضاء.
- تعميم محضر الإجتماع على الأعضاء من خلال البريد الإلكتروني خلال أسبوعين من إنتهاء الاجتماع.

■ الاتصالات:

- تكون طومسون رويترز مسؤولة عن تنسيق الاتصالات ما بين الأعضاء والرئيس ونائب الرئيس والمستشار التقني. وتقوم في حال طلبت المجموعة:
- تأمين المطبوعات، والتعميم العام و النشر، من خلال بيان صحافي على المستوى العالمي حول هذه المجموعة وغايتها وأهدافها.

المؤسسات الأعضاء

يتم إختيار الأعضاء المؤسسين (12 مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) بناء على مساهماتهم المتوقعة في أهداف المجموعة. وتكون العضوية عن طريق الدعوة فقط، وتقتصر على مدير ادارة مراقبة الامتثال (Chief Compliance Officer) أو مدير ادارة مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية في المؤسسات الأعضاء (لا يسمح لأي بديل إلا ضمن الإختصاص نفسه).

ووفقاً لتقدير الأعضاء، يمكن للمجموعة دعوة مؤسسات مالية أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للانضمام إلى المجموعة، على أن لا يتعدى مجموع الأعضاء 15 عضواً كحد أقصى.

تقوم المجموعة بمراجعة وإعادة تقييم كفاية هذا الميثاق على أساس سنوي، وتوصي بأية تغييرات مقترحة على الرئيس أو نائب الرئيس ليطلعها على الأعضاء للتصويت. المصارف الأعضاء هي فقط مخولة التصويت على أي أمر له تأثير على المجموعة، على أساس صوت واحد لكل عضو.

النصاب والتصويت

يشترط الحضور الشخصي للتصويت في الاجتماعات. وتشكل أغلبية الأعضاء النصاب القانوني للتصويت. إذا لم يتحقق النصاب القانوني أو إذا فُقد خلال الاجتماع بعد الإعلان عن إكمال النصاب، لا يمكن طرح قرارات للتصويت عليها. تتم الموافقة على جميع القرارات عبر التصويت بالأغلبية. إذا كان كل من البنك (الشركة الأم) والبنك التابع له (الشركة التابعة) عضواً فسيُعتبر ذلك بمثابة صوت واحد. هذا وفي حالة عدم الإتفاق فقط، للرئيس ان يمارس حقه بالتصويت. كافة الاجتماعات تتم وفقاً لآعلى معايير السرية و بحيث تكون آراء الأعضاء هي خاصة بهم ولا تمثل مؤسساتهم، ويُمنع حضور الصحافة، ويُمنع الإفصاح عن أي من الأفراد في أي من التوصيات.

شروط الاشتراك و العضوية

من أجل أن تحقق هذه المجموعة أهدافها، يجب أن يكون الأعضاء قادرين على حضور الاجتماعين السنويين شخصياً. في حال لم يتمكن مدير ادارة مراقبة الامتثال (Chief Compliance Officer) أو مدير ادارة مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية من حضور اجتماعين متتاليين، يتم عندئذ إخراج المؤسسة العضو من المجموعة ويرشح باقي الأعضاء مؤسسة أخرى مناسبة.

إختيار العضوية

يجري إختيار العضوية كعملية ترشيح وإختيار جماعية. يجب إختيار ترشيح المؤسسة المالية (العضو الجديد المرشح) بتصويت الأغلبية لضمان عمل المجموعة بطريقة ديمقراطية. لا يعتبر أي شخص أو مؤسسة واحدة مسؤول، أو يتحمل مسؤولية إختيار ترشيح العضوية.

مجموعات العمل

يمكن للرئيس أو نائبه تفويض الصلاحية إلى مجموعة عمل أو أكثر، يقودها أحد الأعضاء، وذلك للعمل في مشاريع محددة أو مبادرات أخرى على النحو المتفق عليه من قبل المجموعة. هذا و يمكن لرئيس مجموعة العمل دعم مجموعته بخبراء آخرين متخصصين في شؤون معينة سواء أكانوا من المصارف الأعضاء أو من غير الأعضاء، ويشمل ذلك خبراء من مؤسسات غير مالية /القطاع الحكومي. يجب على مجموعات العمل رفع تقاريرها حول استنتاجاتها وتوصياتها لنائب الرئيس. تخضع النتائج والأعمال النهائية الواجب إتخاذها لموافقة رئيس المجموعة.

الضيوف

يمكن للهيئات الرقابية و التنظيمية، ولخبراء في هذا المجال سواء اكانوا من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا او غيرها وكذلك كبرى المصارف العالمية أن تشارك في اجتماعات محددة للمجموعة بناء على دعوات خاصة متفق عليها ما بين الرئيس والأعضاء.

VI. الأمر اللوجستية

دورية الاجتماعات = الحضور الشخصي

كل 6 أشهر (يمكن جدولة إجتماع عبر الهاتف بين الاجتماعين، إذا دعا إليه الرئيس)

جدول الاجتماعات المقترح

خلال شهر شباط من كل عام – يتم عقدة في اخر يوم للاحق لمؤتمر الهيئات التنظيمية و الرقابية في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا (يتم استضافة هذا الاجتماع من قبل مؤسسة طومسون رويترز). خلال شهر ايلول من كل عام و بحيث يتم استضافته من قبل احد الاعضاء في المجموعة

هيكلية الاجتماعات

طاولة مستديرة

جدول الأعمال

اليوم الأول:	من 6:30 مساء و لغاية 7:30 مساء	اجتماع تمهيدي ، يليه عشاء عمل مع متحدثين
اليوم الثاني:	من 9:00 صباحاً و لغاية 3:30 بعد الظهر	اجتماع رسمي مع غداء عمل

المؤسسات/الأعضاء المؤسسون

تمثل اللائحة أدناه المؤسسات المالية التي تم الاتصال بها لتشكيل الأعضاء المؤسسين للمجموعة. سوف تقوم المجموعة باستكمال قائمة الاعضاء النهائية بشكل رسمي خلال الاجتماع الأول للمجموعة.

المؤسسات التي قامت بتأسيس المجموعة / الأعضاء

رئيس المجموعة

السيد وسام فتوح، أمين عام اتحاد المصارف العربية

نائب الرئيس

السيد مايكل ماتوسيان، نائب رئيس تنفيذي، رئيس ادارة الامتثال – البنك العربي

الفترة: من أيلول 2016 و لغاية أيلول 2018

المؤسسة	الدولة
 بنك أبو ظبي التجاري	الإمارات
 مجموعة البركة المصرفية	البحرين
 البنك العربي	الأردن
 بنك المؤسسة العربية المصرفية	البحرين
 بنك عودة	لبنان
 بنك مسقط	سلطنة عمان
 بنك بوبيان	الكويت
 البنك التجاري القطري	قطر
 بنك الإمارات دبي الوطني	الإمارات
 بنك المشرق	الإمارات
 البنك الأهلي المصري	مصر
 بنك الكويت الوطني	الكويت